رصد لثقافة القانون وحكم القانون في الجامعات العربية

د.عزة سليمان

30-8-2014

I- نظرة عامة حول طبيعة الموضوع وواقعه

عرف روي غودسون[1] ثقافة القانون بكونها الثقافة الأساسية والغالبة والجو العام والأفكار السائدة في مجتمع ما بحيث تكون متناغمة مع حكم القانون. واعتبر أنه في المجتمعات الخاضعة لحكم القانون، يكون لدى الشعب الأهلية والقدرة للمشاركة في وضع القوانين ما يؤدي إلى روابط بين الشعب ومؤسسات الدولة والحكومات.

وهذا أمر يختلف عن حالة المجتمعات المحكومة بقوة القانون حيث يكون واضع القانون يفرض القواعد على الآخرين وإن كان منتخبا بطريقة ديمقراطية، أما في المجتمعات التي تسودها ثقافة القانون تكون هذه القواعد نابعة من ثقافة المجتمع[2].

وبذلك، نستنتج بأن ثقافة القانون وحكم القانون مفهومان مترابطان وغير متطابقين، مع التأكيد أن حكم القانون يرتكز على مبدأ المساواة بين جميع عناصر المجتمع دون تمييز على أي أساس كان، ما يضمن حماية الأطراف الأكثر ضعفا والمهمشين والغرباء.

ومن خلال الدراسات التي واءمت ما بين علم القانون وعلوم الاجتماع[3]، تم تعريف القانون على أنه لغة خاصة بمجموعة ثقافية معينة وهو يعكس نمط تنظيمها بحيث يميزها عن غيرها من المجموعات. وبذلك، فقد تم توضيح دور القانون في المجتمع من خلال عناصر ثلاثة، اتفق العلماء عليها بالرغم من اختلافهم في تفسيرها، وهي:

أولاً: إن للقانون دور وطبيعة في المجتمع

ثانياً: يتم تحديد طبيعته ودوره من خلال وظيفته الاجتماعية.

---

[1]- يعتبر روي غودسون صاحب فكرة ثقافة القانون وهو مستشار في الأمم المتحدة وأستاذ في جامعة جورج تاون حيث أسس مركزا في هذا الشأن، ومؤسس جمعية مدنية لنشر وتطوير هذه الافكار حول العالم **" مركز المعلومات الاستراتيجي "** منذ العام 1962: http://www.strategycenter.org/ ويرتكز عملها على وضع رؤية شاملة تجمع بين المدنيين والمسؤولين والحكومات ، وأفراد المجتمع والقطاع الخاص، لدعم استراتيجيات إبداعية حديثة، تهدف الى تقوية الأمن وجودة الحياة في مجتمعات العالم" مع التركيز على خصوصية المجتمعات في ثقافاتها ومشاكلها.

[2]- R. Godson, Hearing on violence in central America, June 26, 2007

[3]- والمذكورة في الكتاب التالي، الذي عرض لمختلف التيارات السائدة في علم الاجتماع وكيفية تفسيرها للبعد الاجتماعي للقانون:

Baudouin DUPRET, Droit et sciences sociales, ed. Arman Colin, Paris, 2006, p. 14.

ثالثاً: إن هذه الوظيفة تكمن في حفظ نظام هذا المجتمع.

وإن كان التيار الطبيعي اعتبر أن القانون ليس إطارا عاما مبهما بعيدا عن الواقع الاجتماعي وانما هو نتاج لهذا الواقع، ركز التيار الواقعي الأميريكي على البعد العملاني والإجرائي للقانون من خلال استخدامه لانتاج توجهات جديدة داخل المجتمع. لذلك اعتبر أحد قضاة المحكمة العليا بأن " القاعدة القانونية ليست سوى إمكانية توقع ما يمكن للمحكمة أن تقرره". فالقانون يبنى على التجربة المعاشة بقدر ما يبني على المنطق.

وفي تعليق على التيار الاميركي في تفسير البعد الاجتماعي للقوانين، ما يعطي أيضا نموذجا على العلاقة بين ثقافة القانون وحكم القانون، أعتقد أن تطور فكرة ثقافة القانون في المجتمع الأميركي يعود إلى أن طبيعة النظام القانوني السائد هو القانون غير المكتوب والمبني على العادات والأعراف وقرارات المحاكم على خلاف النظام الفرنسي القائم بشكل أساسي على النصوص المكتوبة كمصدر من مصادر القواعد القانونية .

وبما أن العادات والأعراف قائمة على ثقافة عامة لدى شعب معين، لذلك سعى العلماء للبحث عن نظريات تفسر واقعها نظرا لتأثيرها المباشر على الإطار القانوني العام في الدولة، وبالتالي تأثير ثقافة القانون على حكم القانون.

تركز الدراسات على البحث في مفهوم ثقافة القانون واحترام القانون في المجتمع، بحيث أنها تتناول فعالية القوانين وسلطة الدستور ودور مؤسسات الدولة واحترام مبدأ العدالة والمساواة والديمقراطية.

ووجود ثقافة القانون في مجتمع ما أو ثقافة المشاركة في حكم القانون لا يعني بالضرورة أن كل فرد في المجتمع يملك الرغبة أو الأهلية في المشاركة في حكم القانون أو أن كل فئات المجتمع مشبعة في هذه الثقافة، يكفي أن يؤمن أفراد المجتمع أن الأنظمة القانونية التي يعيشون في ظلها تمنح الآلية للوصول إلى العدالة ولتحقيق المساواة[4].

إذا كان مفهوم ثقافة القانون مرتبط بشكل وثيق بباقي العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع وعلم التربية وعلم النفس والفلسفة وعلم الأخلاق، فإن حكم القانون يتركز أكثر على العلوم الدستورية ودور السلطات العامة وكيف تمارس صلاحياتها في ظل القوانين المكتوبة.

لكن نشر وتأصيل الوعي والثقافة القانونية، واحترام القانون، امر يتعلق بالأصول العامة للقانون، مثل ضرورة القانون، وضرورة احترامه، ومفهوم العدالة، وقيم الحرية وممارستها، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ونظرية القانون الطبيعي، والغايات الأساسية (والاخلاقية)، التي يقوم عليها النظام القانوني، بحيث لا يمكن خلق الثقافة في بيئة ما من دون وجود لهذه القيم.

[4] - United States Institute of Peace, www.usip.org

كي يستقيم حكم القانون في مجتمع ما، لا بد من تفعيل ثقافة القانون، لذلك، يفترض العمل على نشر هذه الثقافة واعتماد التوعية.

والهدف من نشر ثقافة القانون يكمن في **فهم روح القانون واخلاقياته ، وكيفية تفعيله بشكل ممارسة وسلوك قائم على احترام القيمة القانونية، وليس بداعي الخوف من العقوبة فقط.**

وقد لاحظ غودسون في دراساته الاجتماعية بأن العناصر الأساسية لثقافة القانون يمكن أن تكتسب وتبنى في مجتمع معين في مدة قصيرة نسبياً بحيث أنها تتطلب مدة جيل واحد لإحداث تغيير في ثقافة المجتمع، معتبرا أن تأسيس هذه الثقافة أمر يرتبط بعناصر المجتمع والدولة ككل مركزا على دور المدارس في هذه التربية.

وقد تتجسد مشكلة الشرق الأوسط في تضافر مزيج من العوامل في إضعاف أو انعدام ثقافة احترام القانون ، على مستوى الأفراد والمؤسسات ، مثل الإرهاب المنظم ، النابع من ثقافة متشددة لا تؤمن بأي مرجعية أخرى، بالإضافة إلى خليط من الأعراف والتقاليد التي تحتل أحياناً مكانة أقوى من القانون، مع ضعف النظام التعليمي ، وتشوه الثقافة الاجتماعية[5].
ولكن مع تعدد هذه المشاكل والاختلافات ، والفروق الثقافية والحضارية ،فإن ترسيخ ثقافة احترام القانون تقوم على ركنين اساسيين[6] وهما :

ا - وجود وفاعلية مؤسسات الدولة او السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القوانين ، وهي المحاكم وكافة الاجهزة الامنية .

ب - المجتمع المدني من جمعيات ثقافية وإجتماعية ومدنية وتربوية ودينية ومهنية ونقابية، او أفراد المجتمع والمؤسسات التعليمية والتربوية والقيادة الأخلاقية في المجتمع مثل رجال الدين ، والشخصيات ذات التأثير العام ، مثل الرياضيين والفنانين ، والمؤسسات الاعلامية ، من تلفزيون وصحف وإذاعة ، والإعلام الالكتروني ، التي يلقى على كاهلها الاضطلاع بنشر وتجذير ثقافة احترام القانون "[7] .

---

[5]- منصور النقيدان، بصيص أمل: ثقافة احترام القانون، مقالة إخبارية منشورة في جريدة الرياض، عدد 15210، http://www.alriyadh.com:8080/498376?print=1

[6] - R. Godson, Hearing on violence in central America, June 26, 2007

[7]- وكان ل**مركز المعلومات الاستراتيجي** في الدول العربية عدة أنشطة خاصة على صعيد الإعلام ودوره في نشر هذه الثقافة : وفي هذا الصدد تم انشاء موقع خاص الكتروني: http://lawfulculture.net/ (سيرين السيد، مفهوم ثقافة احترام القانون ودور الإعلام في نشرها) http://www.lawfulculture.net/legalculture/ArticleAR_Inner.aspx?ArticleID=5

في كل هذه النشاطات يتم التركيز على قيمة القانون في المجتمعات ودور الدولة والمؤسسات الدستورية وفاعلية القوانين ودور القضاء واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، أما في المؤسسات التربوية فتركزت الإشارة في مختلف الدراسات إلى المدارس وليس الجامعات، لكونها المؤسسة التعليمية الأساسية والممتهنة، وذلك من خلال إدخال مادة ثقافة احترام القانون في المناهج تحت إطار الصفوف المباشرة. وكذلك، تم اعتماد برامج ممنهجة غير مباشرة تمنح إمكانية تنظيم نشاطات غير تعليمية ولها بعد ثقافي.

وفي هذا الصدد فقد قام برنامج **مركز المعلومات الاستراتيجي** في لبنان في العامين 2005 و 2006 بالعمل مع مؤسسة المقاصد الإسلامية حول تطوير ثقافة القانون وإدخال مادة "ثقافة احترام القانون" ضمن المقرر في المدارس التابعة لها :

ولم تتم الإشارة إلى الجامعات إلا من خلال التركيز على دور الأساتذة الجامعيين على اعتبار أنهم شخصيات اجتماعية ونماذج أمام المجتمع يقتدى بسلوكهم، مقارنة مع الاستاذ المدرسي الذي يعتمد، إضافة إلى ذلك، على دوره القريب من الطالب[8].

حتى ضمن إطار الجامعات، ركزت إحدى الدراسات على دور الجامعة في إدخال هذه المفاهيم ضمن المناهج التي تقدمها . فقد أشارت دراسة في الكويت حول هذا الموضوع إلى عدم وجود مواد قانونية في المناهج[9] التي تدرس في جامعات الكويت دون تسليط الضوء على خلق هذه الثقافة في الممارسة. وهذا ما ورد أيضا في مؤتمر متعلق بالجامعات اللبنانية حيث أدخلت مادة حقوق الإنسان كمادة إلزامية في المناهج بهدف تطوير ثقافة حقوق الإنسان لدى جيل الجامعيين من أجل تأصيل هذه الثقافة في المجتمع[10].

وتم رصد "الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون" التي بدأت بعرض إعلان حول نشر ثقافة القانون في الجامعات والمطالبة بإدخال مادة فلسفة القانون في منهج كلية الحقوق[11].

بالخلاصة، نلاحظ أن مختلف المقالات والدراسات المتعلقة بثقافة القانون كانت تهدف إلى تفسير الروابط بين علم القانون من ناحية وعلوم الاجتماع من ناحية أخرى، في توجه واضح لدمج المجالات العلمية المتنوعة كما هو التيار العلمي الحديث، ومحاولة من العلماء لتقريب مادة القانون من حياة الشعوب وممارساتهم اليومية كي لا تبقى لغة القانون بعيدة عن حياة الناس.

---

[8]- R. Godson, Hearing on violence in central America,)

[9]- ضعف الثقافة القانونية لطلبة المرحلة الجامعية، دراسة للدكتور عبد الرحمن الأحمد، مقال لناصر العمار على موقع جريدة الوطن

[10]- ندوة إقليمية بعنوان: تعليم وثقافة حقوق الإنسان في الجامعات العربية: الحالة الراهنة: توجهات واستشراف، بيروت . رولا عبد الله، حقوق الإنسان في الجامعات العربية، من أين نبدأ؟، مقالة نشرت في جريدة المستقبل اللبنانية ، 22 حزيران 2014، العدد5069.

[11]- http://www.aliphid.com/poster_ar.htm

وقد أشار التيار الاسكندينافي إلى "دور الكلام في إنتاج المكان". فالقيم القانونية ليس مجرد أقوال تعبر عن وقائع داخل نظام قانوني محدد وإنما له دور في تأسيس جزء من استعمال منظم للغة يسمح لنظام معين بالاستمرار. وهذه القيم القانونية المؤلفة من حقوق وواجبات يثبت وجودها من خلال الكلام. انطلاقا من مبدأ أن "الكلام يلزم"[12]. وبذلك، فإن اعتراف المواطن العادي بالقوانين لا يتم من خلال معرفته بحقيقة النص القانوني وإنما من خلال المفهوم الذي انتشر على أثر صدور النص ما أدى إلى خلق الرابط ما بين المواطن والقانون الوضعي.

ولم تتناول الدراسات في المجتمعات الغربية، الاميركية على وجه التحديد والاوروبية لاحقاً، إلى دور الجامعات في خلق هذه الثقافة وترويجها على اعتبار أن الطالب الجامعي يكون قد اكتسبها من خلال المدرسة والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة، وتكون الجامعة بالتالي انعكاساً لهذه الثقافة المكتسبة في المجتمع بشكل عام.

وهنا تكمن الإشكالية في عالمنا العربي، لأن الجامعات لا تلعب دور التنشئة القانونية وإنما هي استمرار لما يتميز به المجتمع.

وقد لحظت مؤسسة USIP في عرضها حول الترويج لثقافة القانون في المجتمع الوسائل التالية: دعم التوعية القانونية وتمكين المواطن من اللجوء إلى الخدمات القانونية، المشاركة العامة في حكم القانون، تقوية التواصل بين الشعوب والمؤسسات المعنية بالعدالة كالمؤسسات القضائية والأمنية، ضمان الشفافية[13].

وانطلاقاً من المؤشرات المذكورة، من سلوك وأقوال والالتزام بالقواعد القانونية من ناحية، ومقارنة بدور المؤسسات الاجتماعية والرسمية والتربوية والإعلامية من ناحية ثانية، أحاول طرح إطار عام لتوصيف واقع الجامعات العربية وتحديد دورها في إظهار الثقافة القانونية أو في الترويج لها في ظل مجتمع لا يعتبر القانون جزءا من ثقافته.

II- المحاور الأساسية للعمل

إن محاولة اعتماد هذه المبادئ المختلفة في إطار دراسة حول دور الجامعات، قياسا على المعايير المستخدمة في نشر ثقافة القانون في المجتمع، من خلال خلق ثقافة قانونية في ذهنية الطلاب والعاملين وليس فقط كمعلومات أكاديمية تطرح في المقررات القانونية ، تتطلب منا البحث عن:

- وجود قوانين وأنظمة
- مبدأ المساواة والديمقراطية والعدالة (مفاهيم ضمن محاور أخرى)

[12] - Olivercrona, 1971, p. 261 et suiv., cite chez Baudoin DUPRET, p. 147.

[13] - Culture of Lawfulness, Guidance for promoting a culture of lawfulness, usip.org

- عرض مفهوم ثقافة القانون في الجامعات من خلال دور الجامعة في إدخال مواد قانونية في مناهجها (وهو موضوع محور مختلف)
- لكن فيما يتعلق بخلق ثقافة قانونية في الممارسة يفترض المواءمة بين حكم القانون في الجامعة من ناحية وما ينتج عنه من مؤشرات في الممارسة والتطبيق
- دور الأساتذة (من خلال عملهم، معرفتهم بهذه الأصول وبالتالي ظهورها في ممارستهم منذ دخولهم للعمل في الجامعات مرورا بعلاقتهم بالإدارة والعاملين وصولا إلى دورهم في قاعات التدريس)
- دور الإدارة في اعتماد نهج عام لنشر هذه المفاهيم من خلال منشورات وإعلانات وخطابات وملصقات والمشاركة في حملات توعية...
- التأكيد على الشفافية داخل الجامعة من خلال العلاقات المتبادلة بين مختلف الأطراف، وعلاقة الأطراف بالنظام العام السائد داخل الجامعة.

لذلك، أقترح الخطة التالية لاتباعها معتمدة في ذلك على المنهج التالي[14]: القانون في النصوص (يمكن ترجمته بحكم القانون) والقانون في الممارسة (ما يعكس ثقافة القانون).

III- خطة العمل

<u>في مرحلة أولى:</u> في حكم القانون

من خلال رصد النصوص والاطلاع على مضمونها: وجود القوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل الجامعات.

في هذه المرحلة نواجه مخاطرة التعمق في تحليل قوانين وأنظمة الجامعات ومدى وضوحها وتكاملها وفعاليتها وهذا أمر يحتاج دراسة مستقلة وتتطلب وجود فريق عمل قانوني متكامل، لذلك سيقتصر العمل على التركيز على محاور معينة لا بد من وضوحها في النصوص.

رغم الاختلاف في طبيعة النصوص بين القطاع العام والقطاع الخاص، يبقى وجودها والوضوح في مضمونها وسهولة الوصول والاطلاع عليها معيارا أساسيا لرصد الواقع الثقافي القانوني :

[14] - المذكور في كتاب Steve Redhead, Unpopular cultures, the birth of law and popular culture, MUP, 1995: www. books.google.com.lb

الإطار التشريعي المنظم لها: (قوانين أومراسيم أو قرارات صادرة عن السلطات الدستورية و القرارات والتعاميم الصادرة عن الإدارات داخل الجامعة و الأنظمة الداخلية أو مضمون العقود الموقعة بين الأطراف)

وكي نتجنب الدخول في دراسة عمق القوانين وتفاصيلها، يمكن التركيز في هذا الإطار على:

أليات نشرها (على صفحات الويب، ملصقات، مرفق بالعقود، دليل ينشر...)

وكيفية إعلام المعنيين بوجودها (على أن يخصص في الدراسة الميدانية محور لمعرفة مدى علم المعنيين بوجودها ومدى إلزامهم والتزامهم بالاطلاع عليها ومدى احترامهاها)

من ناحية ثانية، ومن خلال تحليل البيانات، يترتب علينا التركيز على العناوين الأساسية الواردة في القوانين وهل تراعى الوضوح والتكامل لخلق ثقافة قانونية، من خلال التركيز على المراحل التالية:

1- آليات الانتساب إلى الجامعة والشفافية في اعتمادها

وجود آليات واضحة للاستفادة من الخدمة التربوية (في ما يتعلق بالطلاب: كيفية الانتساب وشروط الترشح ومعاييرقبول الطالب ، امتحانات الدخول ...)

وجود آليات واضحة للتوظيف (في ما يتعلق بالعاملين في هذه المؤسسات)

وجود آليات واضحة للتعاقد أو لتثبيت الأساتذة من خلال إعلان عن شواغر وتحديد الكفاءات المطلوبة في الإعلان

لا بد من وجود معايير شفافة لقياس آلية احترام القوانين

2- مراقبة تطبيق القانون والملاحقة

وجود آليات واضحة ومكاتب متخصصة لتقديم الشكاوى وملاحقتها ومعاقبة المخلين بالقوانين.

تحديد المراجع القضائية الصالحة للبت بالنزاعات على اختلافها

(من شأن ذلك خلق فكرة الثقة بالقانون والمؤسسات والابتعاد عن اللجوء إلى المرجعيات أو الانتقام الشخصي)

3- إشراك المعنيين في تطوير الجامعة (المشاركة في حكم القانون)

وجود دور للمجالس الأكاديمية من أجل تطوير أنظمة الجامعات

وجود دور للمكاتب الطلابية في المشاركة في تطوير الأنظمة (يخلق فكرة المشاركة في حكم قوانين)

إن من شأن هذه الأسس أن تخلق ثقافة القانون من خلال الشعور بسلطة القانون وفعاليته وبالتالي اللجوء إليه على قدم المساواة بين مختلف الأطراف المعنية.

<u>في المرحلة الثانية</u> : ثقافة القانون

من أجل معرفة مدى الثقافة التي تحكم البيئة الجامعية، يمكننا رصد المعايير المذكورة في المرحلة الأولى وكيف تنعكس في ممارسة الأفراد داخل الجامعات:

1- المعرفة

- معرفة المعنيين بوجود هذه القوانين
معرفة انظمة الجامعة، المرجعيات الصالحة، الحقوق والواجبات،

هل هذه المعرفة خيار أو إلزام؟

2- **السلوك:** هل السلوك يعكس ثقافة قانون؟

- سلوك الإدارة والموظفين والطلاب : هل يعكس معرفة مختلف القوانين كل حسب مركزه
- الترويج لثقافة القانون من خلال:
  - المنشورات والإعلانات والندوات والنشاطات ودورات تدريبية وغيرها
  - ورش عمل للتوعية القانونية في بداية السنة الجامعية
- دور مجالس الطلاب ومشاركتهم : هل يعكس وعيا قانونيا أو ارتباطات سياسية
- التحركات الطلابية ومشاركتهم في العمل العام خارج الجامعة (يعكس وعيا وثقافة قانونية)

لا بد من بحث عن معايير لقياس كل من هذه المؤشرات.

3- كيفية معالجة المشاكل أو الخلافات داخل الجامعة

هل يعتمد على قوانين الجامعة أو على مرجعيات أخرى؟
إذا كان خللا في القيام بالإلتزامات
أو مشكلة شخصية داخل حرم الجامعة
أو مشكلة جماعية

4- المناهج

هل المناهج تروج لثقافة قانونية وهل تطرح أفكار قانونية؟
هل يوجد مقررات قانونية خارج كلية الحقوق؟
هل يوجد مقررات غير مباشرة تساهم في نشر ثقافة القانون؟